«التجاري» يعلن عن عرض جديد مع Talabat خلال عيد الأضحى

أعلن البنك التجاري عن عرض جديد مع "Talabat" أحد المنصات الرائدة في طلبات الطعام عبر الانترنت في الشرق الأوسط، وذلك خلال فترة عيد الأضحى المبارك ضمن فعاليات حملة "بر / بحر" التي أطلقها البنك مؤخراً.

وعن تفاصيل هذا العرض، قالت بدور بوخمسين – مدير تنفيذي – قطاع الخدمات المصرفية للأفراد "يسعدنا في البنك التجاري الكويتي أن نقدم هذا العرض لجميع حاملي بطاقات التجاري الائتمانية حيث يمكن للعميل الاستفادة بخصم فوري بنسبة 25بالمئة عند الطلب من Talabat خلال فترة عيد الأضحى". وتابعت بوخمسين مبيّنةً أن هذه الخطوة تأتي في إطار حرص البنك الدائم على تقديم أفضل مستوى خدمة لراحة عملائه عند تسوقهم عبر المواقع التجارية العالمية.

وعن إمكانية استفادة العميل من هذا العرض، أوضحت بوخمسين أنه يمكن للعملاء الدخول على تطبيق Talabat أو زيارة موقعهم للحصول على الخصم حيث يتم منح الخصم على الفور عند الدفع بأي من بطاقات التجاري الائتمانية علماً بأن الحد الأدنى للطلب هو 10 دينار كويتي وأن الخصم على 3 عمليات لكل بطاقة ائتمانية خلال فترة العرض، منوهةً أن هذا العرض متاح من يوم الأحد الموافق 18 يوليو حتى يوم السبت الموافق 24 يوليو 2021.

توقعت ارتفاع عجز موازنة الكويت لـ 33 بالمئة خلال 2020-2021

«ستاندرد آند بورز» تخفض التصنيف السيادي للكويت لـ «+A» مع نظرة مستقبلية سلبية

- هناك إمكانية لتخفيض التصنيف الائتماني إذا استمر عجز الموازنة
- متوقع أن يصل متوسط عجز الموازنة إلى نحو 17 بالمئة من الناتج المحلي
- تعكس النظرة المستقبلية السلبية عدم قدرة الحكومة على تمويل العجز في المستقبل

خفّضت وكالة "ستاندرد آند بورز" (Standard | Poor's) التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت إلى المرتبة (A+) مع نظرة مستقبلية سلبية من المرتبة (AA–)، وذلك في ضوء عدم وجود استراتيجية شاملة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. هذا، وقد جاء القرار بعد تخفيض أجرته الوكالة في 26 مارس 2020 من المرتبة (AA) إلى المرتبة (AA–) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتغيير النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية في 17 يوليو 2020. حيث تناول التقرير أربعة أجزاء رئيسية هي: النظرة العامة للتصنيف (Overview)، وقرار التصنيف (Rating Action)، وآفاق التصنيف (Outlook)، ومبررات التصنيف (Rationale). وفيما يلي عرض موجز لأبرز محتويات التقرير.

أولاً – النظرة العامة للتصنيف (Overview) من المتوقع أن يصل متوسط عجز الموازنة العامة لدولة الكويت إلى نحو 17بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا خلال السنوات 2021–2024.

ومع ذلك، لا يزال يتوجب على الحكومة أن تضع استراتيجية شاملة لزيادة مصدرها الرئيسي لتمويل عجز الموازنة، وهو صندوق الاحتياطي العام الناضب.

ما زالت الوكالة تتوقع أن تتبنى السلطات قانونًا للدين العام، أو تتغلب على المعارضة البرلمانية للوصول إلى بدائل التمويل الأخرى المتاحة مثل صندوق الأجيال القادمة. ومع ذلك، فإن الغياب المطول والمستمر لاستراتيجية التمويل طويل الأجل يشير إلى مخاطر ائتمانية بشكل أكبر بما يتماشى مع فئة التصنيف "A" الخاصّة بالوكالة.

لذلك قامت الوكالة بتخفيض التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل لدولة الكويت إلى المرتبة (A+) مع نظرة مستقبلية سلبية من المرتبة (AA–).

تعكس النظرة المستقبلية السلبية في المقام الأول المخاطر المتعلقة بقدرة الحكومة على التغلب على العوائق المؤسسية التي تمنعها من تطبيق استراتيجية لتمويل العجز في المستقبل.

ثانيًا – قرار التصنيف (Rating Action)

في يوم الجمعة الموافق 16 يوليو 2021 خفّضت وكالة "ستاندرد آند بورز" التصنيفات الائتماني السيادي طويل الأجل بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لدولة الكويت إلى (A+)، مع استمرار النظرة المستقبلية سلبية.

ثالثًا – آفاق التصنيف (Outlook)

تعكس النظرة السلبية للتصنيف في المقام الأول المخاطر المتعلقة بقدرة الحكومة على التغلب على العوائق المؤسسية التي تمنعها من تطبيق استراتيجية لتمويل العجز في على مدى 12–24 شهر قادم.

هنالك إمكانية لتخفيض التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت إذا استمر العجز المرتفع للموازنة على المدى المتوسط، مع عدم وجود ترتيبات تمويلية شاملة ومستدامة ومتفق عليها. ويمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، نتيجة المواجهة المستمرة بين الحكومة ومجلس الأمة مما يجعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات المالية، أو تمرير قانون الدين العام، أو التصريح بمصادر أخرى لتمويل عجز الموازنة العامة.

أشارت الوكالة إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت إذا أظهرت السلطات سجلاً حافلاً في تنفيذ الإصلاح الهيكلي الذي يُعالج احتياجات الكويت التمويلية طويلة الأجل، وتعزيز صنع السياسات، وتحسين الآفاق الاقتصادية.

رابعًا – مبررات التصنيف (Rationale)

أشارت الوكالة إلى أن تخفيض التصنيف الائتماني لدولة الكويت يعكس الافتقار المستمر إلى استراتيجية تمويل شاملة على الرغم من العجز الكبير المستمر للحكومة. وبسبب المعارضة البرلمانية، لم تتمكن الحكومة حتى الآن من تمرير قانون يمنحها سلطة إصدار الدين أو الوصول الفوري إلى مخزونها الكبير من الأصول المتراكمة. كما أن وتيرة الإصلاحات الهيكلية في دولة الكويت لا تزال بطيئة.

تُقدّر الوكالة أن يصل العجز في الموازنة العامة نحو 33بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 20 / 2021، وهي أعلى نسبة بين جميع الحكومات على مستوى العالم. وأشارت إلى تعافي أسعار النفط بشكل كبير من أدنى مستوياتها في العام الماضيً، وتتوقع زيادة صادرات النفط الكويتية مع وقف تخفيضات الإنتاج وفقًا لاتفاقية "أوبك+" تدريجيًا. ومع ذلك، من المتوقع أن يبلغ متوسط عجز الموازنة العامة نحو 17بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2021–2024. وتُقدّر الوكالة السعر التوازني للموازنة العامة عند نحو 90 دولارًا للبرميل، وهو أعلى بكثير من افتراضات أسعار النفط على المدى المتوسط.

في السنوات الأخيرة، أعلنت الحكومة في مناسبات عديدة عزمها على تسريع زخم الإصلاح المالي، لكن التقدم الفعلي لا يزال بطيئًا. وأشارت الوكالة إلى أن العجز المتوقع في الموازنة العامة المعتمدة في يونيو 2021 سيصل إلى نحو 31بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 21 / 2022، مع زيادة الإنفاق العام بنسبة 8.5بالمئة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وعلى الرغم من أن الوكالة تعتقد أن رصيد الحساب الختامي للسنة المالية 21 / 2022 سيكون جيدًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع أسعار النفط عما هو مرصود في الموازنة، إلا أنها تعتبر أن الموازنة المعتمدة تنحرف عن الأهداف المعلنة للسيطرة على اختلال التوازن المالي واحتواء النفقات العامة.

وعلى عكس توقعات الوكالة السابقة، لم تضع الحكومة لغاية الآن استراتيجية شاملة لتمويل عجز الموازنة، ومع انتهاء قانون الدين العام في عام 2017 لم تكن الحكومة قادرة على الاقتراض منذ ذلك الحين، واعتمدت بدلاً من ذلك على صندوق الاحتياطي العام للوفاء بمتطلبات الموازنة العامة، وقد أدى هذا إلى نفاد صندوق الاحتياطي العام في ظل عدم قدرة الحكومة على الاعتماد على صندوق الأجيال القادمة في تمويل الموازنة العامة للدولة.

أشارت الوكالة إلى أنه في حال نفاد صندوق الاحتياطي العام تمامًا، فقد تواجه دولة الكويت قيودًا صعبة في الموازنة وتتطلب تعديلًا سريعًا وكبيرًا في الإنفاق العام. ومع ذلك، حتى في ظل مثل هذا السيناريو الأصعب، لا تتوقع الوكالة أن تتأثر خدمة الدين في المقام الأول كونها مبالغ صغيرة. وتُقدّر الوكالة إجمالي الدين الحكومي العام لدولة الكويت عند نحو 10بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تبلغ نفقات الفوائد نحو 1بالمئة من إجمالي الإنفاق العام. ومع ذلك، فإن أي تعديل محتمل للإنفاق العام غير المنضبط يُمكن أن يضعف الاقتصاد ويضعف ثقة المستثمرين الأجانب. وقد يكون هذا الأخير مهمًا بشكل خاص في ظل خطط الحكومة للعودة إلى ألتمويل من الأسواق العالمية في السنوات القادمة.

أشارت الوكالة إلى أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط يُساعد في تخفيف بعض الضغوط الفورية، ولكنه قد يؤدي إلى تأخّر خطط الإصلاح الهيكلي للحكومة. وهذا من شأنه أن يجعل دولة الكويت أقل استعدادًا لأي صدمات معاكسة في شروط التبادل التجاري في المستقبل.

أشارت الوكالة إلى أن جهود الإصلاح في دولة الكويت لا تزال معقّدة بسبب علاقة المواجهة بين الحكومة ومجلس الأمة. وكانت هذه سمة مؤسسية متكررة، لكنها تصاعدت مؤخرًا، حيث حصل نواب المعارضة على ما يقرب من 50بالمئة من المقاعد البرلمانية في انتخابات ديسمبر 2020، ومنذ ذلك الحين يعارضون مقترحات الحكومة، بما في ذلك اعتماد قانون الدين العام والسماح بسحب محدود من صندوق احتياطي الأجيال.

أشارت الوكالة إلى أن تصنيفها الائتماني لدولة الكويت لا يزال مدعومًا بارتفاع احتياطيات الدولة المالية والخارجية المتراكمة، مما يخفف من الطبيعة غير المتنوعة للاقتصاد. ولا يزال السيناريو الأساسي للوكالة يفترض أن الحكومة ستكون قادرة على التغلب على المعارضة البرلمانية، ربما من خلال إصدار مرسوم أميري يسمح باستخدام صندوق احتياطي الأجيال القادمة إذا لم تكن الخيارات الأخرى متاحة.

«المركزي» يطلق التحديث الثالث من تطبيق «عيديتي»

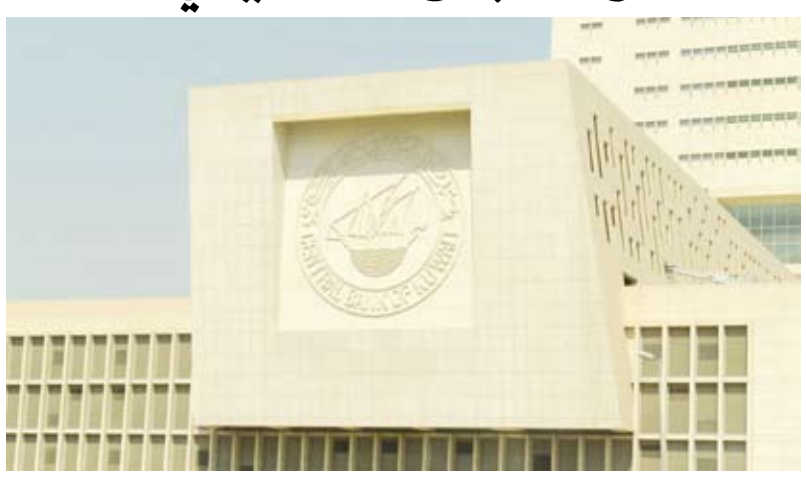

في إطار استراتيجية بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى التحول نحو الخدمات الرقمية وتبني التكنولوجيا الحديثة في تطوير نماذج أعمال وخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني وتسخيرها لتوفير خدمات مرنة وآمنة وسريعة، ونظراً لقرب حلول عيد الأضحى المبارك وما يتصل بذلك من تبادل "العيادي" في هذه المناسبة، فقد طوّر بنك الكويت المركزي تطبيق "عيديتي" ليطلق تحديثه الثالث من خلال تطبيق إلكتروني بالتعاون مع البنوك الكويتية وشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي–نت) لتتيح للجمهور إرسال واستقبال العيدية بشكل إلكتروني، ويعتبر هذا التطبيق الأول من نوعه على مستوى المنطقة. ويُمكّن تطبيق "عيديتي" بتحديثه الثالث الجمهور من إرسال العيدية إلكترونيًا وبخطوات سريعة ومرنة بحيث يمكن استخدامها بسهولة من كافة الشرائح العمرية دون الإخلال بالاشتراطات الرقابية والأمنية. ولا تشترط الخدمة أن يكون لدى مستلم العيدية حساب مصرفي حيث يمكن لمرسل العيدية إرسال العيادي لأي رقم هاتف نقال مُسجل داخل دولة الكويت، كما تشتمل الخدمة على مجموعة من المزايا الجديدة مثل متابعة حالة العيدية بحيث يمكن للمرسل التحقق من الحالة والتأكد من وصول المبلغ لمتلقي العيدية، إضافةً إلى إمكانية إرسال رسالة خاصة لمتلقي العيدية، وغيرها من المزايا، والعديد من الحوافز النقدية والعينية لكل من مرسل العيدية ومتلقيها، ويمكن التعرف على تفاصيل ذلك من خلال تحميل تطبيق "عيديتي" المتوفر على كل من " أبل ستور " و " بلاي ستور ".

ومن الجدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية ستقوم بنشر إرشادات وافية حول طريقة استخدام التطبيق عبر حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي لتسهيل الوصول إلى هذه الخدمة والاستفادة منها خلال فترة عيد الأضحى المبارك، كما سيتم كذلك الرد على الأسئلة الأكثر شيوعاً من خلال تلك المنصات، وتم تخصيص رقم الهاتف الموحد (22255484) من قبل شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي–نت) للرد على استفسارات العملاء. وكل عام وأنتم بخير.

الهاشم يتفقد مشروع المرافق الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال

تفقد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم أمس السبت مشاريع مجمع الزور النفطي التابعة للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) احتفالا بوصول أول شحنة من الغاز المسال للمرافق الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي في المجمع.

وقال المتحدث الرسمي ل(كيبك) عبدالله العجمي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن هدفت أيضا إلى التعرف والوقوف على هذا الإنجاز المهم على مستوى القطاع النفطي الكويتي وعلى الجدول الزمني لتشغيل مشروع المرافق الدائمة لاستيراد الغاز المسال وتطور سير مشروع مصفاة الزور. وأضاف أن الجولة شملت زيارة ميدانية لمرفأ الغاز المسال لتفقد الناقلة القطرية (الخرسعة) للغاز المسال التي وصلت الى البلاد يوم الاثنين الماضي بطاقة استيعابية بلغت 213 ألف متر مكعب وتعد الناقلة ثاني أكبر ناقلات الغاز المسال في العالم من نوع (كيو– فلكيس).

وأوضح أن وصول الناقلة يمثل إنجازا تاريخيا مهما ويمثل نقطة انطلاق تشغيل المرحلة الأولى من مشروع مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال الواعد والانتقال به من مرحلة التشييد إلى التشغيل من خلال هذه الشحنة وهي الأولى ضمن الكميات المتفق عليها بين قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية وشركة قطر غاز.

وذكر أن المرفأ من المقرر أن يستقبل حاليا 10 شحنات خلال شهري يوليو وأغسطس من العام الحالي بمعدل 3 ناقلات و7 ناقلات على التوالي من نوع (كيو–فلكيس) حيث ستصل شحنتان إلى المرفأ بتاريخ 27 و29 يوليو الجاري و7 شحنات بتواريخ 4 و11 و16 و17 و19 و22 و28 أغسطس المقبل لافتا إلى أنه سيتم الانتهاء من جميع مراحل التشغيل بنهاية العام الحالي.

وبين العجمي أنه بغية تحقيق التميز التشغيلي للمرفق تعاقدت (كيبك) مع الشركة اليونانية المشغلة لشبكة الغاز الطبيعي (DESFA) بتاريخ 17 ديسمبر الماضي لضمان التشغيل الآمن لمرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال. وأفاد بأن المرافق الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال ستسمح باستقبال 22 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا في حين تبلغ الطاقة الإنتاجية اليومية للمشروع 3000 مليار وحدة حرارية بريطانية أي مايعادل استهلاك 540 ألف برميل من النفط الخام يوميا لإنتاج نفس القدر من الطاقة.

وقال المتحدث الرسمي ل(كيبك) إن هاشم أثنى خلال زيارته التفقدية للمشروع على الجهود الكبيرة التي تبذل لاستكمال إنجازه بسرعة قياسية تمهيدا لبدء التشغيل الكامل خلال الأشهر المقبلة. يذكر أن الزيارة التفقدية الزيارة ضمت عددا من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة والرؤساء التنفيذيين للشركات النفطية الزميلة وكان باستقبالهم الرئيس التنفيذي بالوكالة ل(كيبك) وليد البدر.

«وربة»: 10 رابحين في سحب «السنبلة» الأسبوعي الـ22 و23

أعلن بنك وربة أسماء الفائزين بسحوبات السنبلة الأسبوعية، وسيستمر بنك وربة بعمل السحوبات لعشرة رابحين أسبوعياً بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة.

وبالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي الثاني والعشرين المؤجل، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: منيره رميح شباب المويزري، براك نمر هدروس السعيدي، أمينة فريد رزقي، عبد الله عادل عبد اللطيف المسباح، محمد مطر ذخير الهليلي، مبارك عبد الله هادي العجمي، أمل محمد عتيج العازمي، منيف عامج ضحوي العنزي، شهد مجبل حمود النويعم، عايض سالم عايض خزيم.

أما بالنسبة للعملاء الذين حالفهم الحظ خلال سحب السنبلة الأسبوعي الثالث والعشرين، فقد توج 10 رابحين من عملاء بنك وربة حصل كل منهم على 1000 دينار كويتي وهم: بدر خليل العناني، محمد دعيج خلف نهابه حماده، إبراهيم مصطفى أحمد المرزوق، هاشم محمد خير العساف، صيته حسين ناصر المطيري، عفاف عبد الله طاحوس العجمي، جابر فالح مطلق العنزي، اسلام دسوقي عبد المقصود دار، مبارك شبيب عليان عادي، خلف كريم رخيص الحسيني.

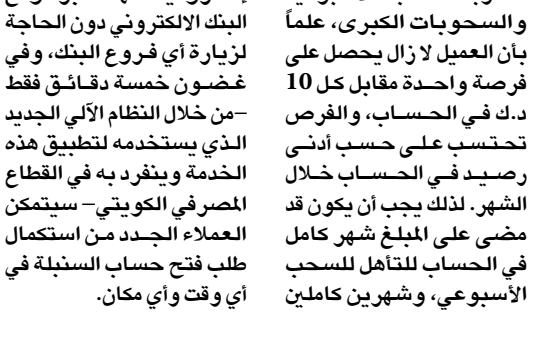

ويمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية مناسبة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرص للفوز بجوائز نقدية طوال العام.

وحول الشروط، يتطلب الآن وجود 100 د.ك لدخول سحوبات السنبلة الأسبوعية والسحوبات الكبرى، علماً بأن العميل لا زال يحصل على فرصة واحدة مقابل كل 10 د.ك في الحساب، والفرص تحتسب على حسب أدنى رصيد في الحساب خلال الشهر. لذلك يجب أن يكون قد مضى على المبلغ شهر كامل في الحساب للتأهل للسحب الأسبوعي، وشهرين كاملين للسحوبات الكبرى لاحتساب الفرص. هذا ولا توجد قيود أو حدود للسحب والإيداع، كلما زاد المبلغ المودع زادت فرص العميل للربح.

والجدير بالذكر أن بنك وربة أطلق أحدث حلوله المصرفية Customer Onboarding وفق بنود استراتيجيته الخمسية الطموحة التي تمكن غير عملاء بنك وربة بالتقدم بطلب فتح حساب السنبلة بطريقة إلكترونية سهلة عبر موقع البنك الالكتروني دون الحاجة لزيارة أي فروع البنك، وفي غضون خمسة دقائق فقط –من خلال النظام الآلي الجديد الذي يستخدمه لتطبيق هذه الخدمة وينفرد به في القطاع المصرفي الكويتي– سيتمكن العملاء الجدد من استكمال طلب فتح حساب السنبلة في أي وقت وأي مكان.